

مبدأ المساواة في تولي الوظائف العامة في القانون العراقي
دراسة مقارنة

أعدت من قبل

علي حسين علوان

أشرف عليها

الدكتور أيمن هلسا

مع

الأستاذ الدكتور حمدي قبيلات

قدمت هذه الرسالة

إلى كلية الحقوق كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في

القانون العام



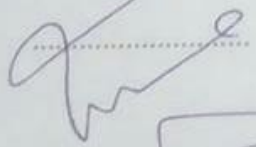
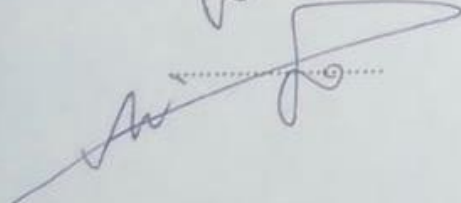
٢٠١٩

قرار لجنة المناقشة

لوقشت رسالة الماجستير للطالب علي حسين علوان بتاريخ 24 / 12 / 2019 والموسومة بـ
' مبدأ المساواة في تولى الوظائف العامة في القانون العراقي - دراسة مقارنة'

وأجيزت بتاريخ 24 / 12 / 2019.

أعضاء لجنة المناقشة :

التوقيع	الاسم :
	د. ايمن هلسه
	أ.د. حمدي القبيلات
	د. مدين المحاسنة
	د. محمد الذنبيات
	عضواً خارجياً / عمان الالهية

التفويض

أفوض أنا الطالب: علي حسين علوان ، جامعة الإسراء بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات، أو المؤسسات أو الهيئات، أو الأشخاص عند طلبها

التوقيع:

التاريخ: ٢٠١٩/١٢/٢٤.

Authorization

**I authorize the student: Isra University to provide
copies of the Master Thesis to libraries, institutions or
organizations, or persons upon request**

Signature:.....

Date:24\12\2019.

اللهم اغفر لي
ما مضى وما مضى

إلى كل مخلص لتراب وطنه وأمنه...

إلى من غمرتني بالحب والرحمة والرعاية وقربتني إلى مجالس العلم ولازمت
الدعاء بالأسحار والليل والنهار وهي تطلب لي التوفيق والعناية، عسى الله يؤتيني
رضاها ويطول لي في عمرها .

أمي الحنونة

إلى من كلي شعور بأني غريق حسانه.. إلى من أوصلني إلى الطريق الصحيح إلى
من أقف كباراً وجلالاً لأنه حفزني بخير الدنيا وسعادة الآخرة.

أبي رمز العطاء يرحمه الله

إلى من أناروا دربي بقناديل المعرفة ورفعوا عن طريقي حجرة عثرتي.. وغفروا
للساني كل زلة وسامحوني على كل سهوة... إلى كل الذين أتيتهم طالباً عليهم
فأعطوني بسخاء.

أساتذتي الأعزاء

إلى من شاركوني أفراحي وأحزاني، تعبني وراحتي... إلى الذين كانوا خير سند لي
وخير معين للحب والعطاء.. إلى الذين كانوا صدراً حنوناً أسند إليهم جبيني حين
أتعب...

لهم جميعاً أهدي هذه الرسالة عرفاناً بجميلكم الذي سيظل منبعاً لا ينضب للإلهام
والأدب وحسن الخلق.

شكر وتقدير

يسعدني وقد انتهيت بفضل الله ورعايته من اعداد هذه الدراسة المتواضعة أن أتوجه إلى الله بالحمد والشكر، الذي هداني وأنار الطريق أمامي وأمدني بالعزم والتصميم لإتمام هذا العمل العلمي، وهياً لي من الأساتذة الأجلاء والعلماء الأفاضل من أناروا لي سبيل العلم وأرشدوني إلى طريق الصواب وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور أيمن هلسا، والاستاذ الدكتور حمدي قبيلات الذين تفضلا علي بقبول الإشراف على رسالتي، والذين لم يتوانى أبداً بتقديم يد العون والنصح لي خلال هذه المرحلة، كما أنني أتوجه بالشكر إلى كل شخص ساهم بتزويدي بالمعلومات اللازمة لإثراء هذه الرسالة.

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالاطلاع ومناقشة الرسالة، مقدراً جهودهم المعبر عنها بالتصويبات السديدة التي أثرت ما جاء بمضمون الرسالة، وإلى كل أساتذتي بجامعة الإسراء الذين بفضلهم وصلت إلى هذه المرحلة، إلى كل هؤلاء الشكر والتقدير، وأسأل الله أن يحقق لهم رضى الخالق وتقدير الخلق.

فهرس المحتويات

Error! Bookmark not defined.	قرار لجنة المناقشة
Error! Bookmark not defined.	التفويض
٥	الإفراج عن الموقوفين
٥	شكر وتقدير
ز	فهرس المحتويات
ط	ملخص الدراسة
١	أولاً: مقدمة
٢	ثانياً: مشكلة الدراسة
٢	ثالثاً: أسئلة الدراسة:
٣	خامساً: أهمية الدراسة
٣	سادساً: منهجية الدراسة
٤	الدراسات السابقة:
٨	الفصل الأول: ماهية مبدأ المساواة في تولي الوظائف العامة
١٠	المبحث الأول: مفهوم مبدأ المساواة في تولي الوظائف العامة
١١	المطلب الأول: التعريف بمبدأ المساواة في تولي الوظائف العامة
١٥	المطلب الثاني: أهمية مبدأ المساواة لتولي الوظائف العامة
١٩	المبحث الثاني: الأساس القانوني لمبدأ المساواة في تولي الوظائف العامة
٢٠	المطلب الأول: الأساس الدولي لمبدأ المساواة في تولي الوظائف العامة
٢٤	المطلب الثاني: الأساس الوطني لمبدأ المساواة في تولي الوظائف العامة
٣٦	الفصل الثاني: أحكام مبدأ المساواة في تولي الوظائف في القانون العراقي
٣٧	المبحث الأول: شروط التوظيف طبقاً لمبدأ المساواة
٣٩	المطلب الأول: الشروط العامة للتوظيف طبقاً لمبدأ المساواة
٥١	المطلب الثاني: الشروط الخاصة للتوظيف طبقاً لمبدأ المساواة
٥٨	المبحث الثاني: الاستثناءات الواردة على مبدأ المساواة في التوظيف
٥٨	المطلب الأول: وسائل الالتحاق بالوظائف العامة استثناء من مبدأ المساواة
٦٨	المطلب الثاني: استبعاد بعض المواطنين من الالتحاق بالوظيفة العامة
٧٦	الفصل الثالث: الضمانات القضائية لتطبيق مبدأ المساواة في تولي الوظائف العامة
٧٨	المبحث الأول: موقف القضاء الإداري من شرعية مبدأ المساواة في تولي الوظائف العامة
٧٨	المطلب الأول: رقابة القضاء الإداري العراقي على شرعية مبدأ المساواة في تولي الوظائف العامة
٨٠	المطلب الثاني: رقابة القضاء الإداري المقارن على شرعية مبدأ المساواة في تولي الوظائف العامة

٨٦	المبحث الثاني: موقف القضاء من أسس اختيار الموظفين وشروط التعيين
٨٧	المطلب الأول: رقابة القضاء الإداري على أسس اختيار الموظفين
٩٣	المطلب الثاني: رقابة القضاء الإداري على شروط تعيين الموظف العام
١٠٦	الخاتمة والنتائج والتوصيات
١٠٩	قائمة المراجع
١١٧	الملخص باللغة الانجليزية

ملخص الدراسة

مبدأ المساواة في تولي الوظائف العامة في القانون العراقي: دراسة مقارنة

إعداد الطالب

علي حسين علوان

إشراف الدكتور

أيمن هلسا

مع الأستاذ الدكتور

حمدي قبيلات

تناولت الدراسة موضوع في غاية الأهمية في كونه من أهم الدراسات في مجال الوظيفة العامة، وهو مبدأ المساواة في التعيين في الوظائف العامة، وكيف تم تكريس هذا المبدأ من خلال مختلف النصوص الدستورية والقانونية المنظمة للوظيفة العامة.

وقد هدفت الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها توضيح مفهوم مبدأ المساواة وصوره، وتمييزه عن غيره من المصطلحات الأخرى، إضافة إلى تحديد الأسس الدستورية والقانونية التي يقوم عليها مبدأ المساواة في تولي الوظائف العامة وتوضيح الشروط التي وضعها المشرع العراقي وهل تشكل تدعيماً لمبدأ المساواة، أم أنها تشكل نوعاً من القيد عليه، وكذلك بيان الضمانات التي يوفرها التشريع العراقي لمبدأ المساواة والتشريعات المقارنة وشرح الآثار المترتبة على مبدأ المساواة في تولي الوظائف العامة.

وبناء على ذلك توصل الباحث إلى العديد من النتائج والتوصيات والتي يتمثل أهمها بما يلي:

- 1- أن المساواة في تولي الوظيفة العامة لا تعني المساواة المطلقة فهي نسبية قد تتحدد باعتبارات منطقية ومعقولة ومشروعة أيضاً.
- 2- أن المساواة في تولي الوظيفة العامة ليست المساواة القانونية بل المساواة الفعلية والممكنة على ارض الواقع لوجود اعتبارات عدة قد تحدد نطاق تطبيق المساواة.

٣- ضرورة الحد من طريقة الاختيار المباشر من قبل الإدارة للتعيين في الوظائف القيادية كوظيفة المدير العام وجعل الترشيح لهذه الوظائف مفتوحاً أمام الجميع في ضوء الشروط والمؤهلات المطلوبة على أن يتم الاختيار استناداً إلى مبدأ تكافؤ الفرص.

الكلمات المفتاحية: الموظف العام، الوظيفة العامة، مبدأ المساواة.